

المؤشرات المشتقة من جدول التدفقات النقدية وأهميتها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة - مؤسسة سياحية للفترة (2015-2018)

Indicators derived from the table of cash flows and the importance of assessing the financial performance of the economic institution
Case study - Tourism Foundation for the period (2015-2018)

* الساسي هلال¹، بوكريد عبد القادر²

¹ جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي (تيسمسيلت)، saci.helal@cuniv-tissemsilt.dz

² جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي (تيسمسيلت)، a.boukredid@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/09/05

تاريخ الاستلام: 2021/05/02

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية المؤشرات المالية المشتقة من جدول التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي وتقديم القيمة المضافة لمتخذي القرار وذوي المصلحة في المؤسسة الاقتصادية لتمكينهم من ترشيد قراراتهم.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار مؤسسة فندق الأوراسي كدراسة حالة حيث تم تحليل النسب المالية للسنوات الأربعة 2015-

2016-2017-2018 أفقيا وعموديا للوصول إلى نتائج اختبار الفرضيات، باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات، من خلال تحليل درجة السيولة، وتقييم المرونة المالية، وقياس جودة الأرباح. كما تبين من

خلال الدراسة أن النتيجة السالبة للخزينة في نهاية الدورة لا تعبر عن خسارة المؤسسة خلال هذه الدورة.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات المالية؛ التدفقات النقدية؛ النشاط التشغيلي؛ الأداء المالي؛ التوازن المالي.

تصنيف JEL: G31; G32; G33; M4.

Abstract:

The aim of the study was to highlight the importance of cash-based financial indicators in assessing financial performance and providing additional value to decision makers and stakeholders in an economic institution to enable them to rationalize their decisions. In order to achieve the objectives of the study, the Wrasse Hotel Foundation was selected as a case study where the four-year financial ratios were analyzed horizontally and vertically to reach the results of the hypothesis test, following the analytical descriptive approach. The study found that hypotheses were validated through liquidity analysis, assessment of financial flexibility and measurement of profit quality. The study also found that the negative outcome of the treasury at the end of the cycle did not reflect the loss of the enterprise during this cycle.

Keywords: Financial indicators; Flows Cash; operational activity; financial performance; Financial balance .

Classification JEL: G31; G32; G33; M4.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي أحد الوظائف الاستراتيجية والمقومات الأساسية في المؤسسة الاقتصادية، إذ أنه يقوم بمعالجة المعلومات المتاحة المتمثلة في المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية لتقييم الأداء وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة الاقتصادية ومحاولة إيجاد حلول عملية وفعالة لمعالجتها.

في البداية اقتصرت معالجة التحليل المالي في الاعتماد على قائمتي المركز المالي (الميزانية) والدخل (جدول حسابات النتائج) الذي تقوم بإعدادهما المؤسسة نهاية الدورة المالية، إلا أنه ومع تزايد عدد الشركات وارتفاع حجمها واتساع دائرة أعمالها، أصبحت المعلومات المقدمة من طرفها لا تفني بالغرض المطلوب وخاصة إعطاء صورة شاملة عن الوضع النقدي للشركة، وبيان مدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها واستمرارها، ومن ثم تولدت الحاجة للبحث عن قائمة إضافية تشتق منها بعض المؤشرات لكي تلي كل تلك الاحتياجات وتساعد مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ودائنين ومستثمرين وغيرهم في اتخاذ القرارات الفعالة والصائبة.

فجاء جدول تدفقات الخزينة ليلبي احتياجات المستخدمين ويوفر المعلومات التي انفردت بها عن قائمتي المركز المالي والدخل لأن جدول التدفقات النقدية يعتمد على الأساس النقدي خلافا للقوائم الأخرى التي تعتمد أساس الاستحقاق.

كما ازدادت أهمية هذا الجدول حينما أصبح المستثمر يهتم بعمليات الشركة النقدية من شراء وبيع للأسهم والسندات في الأسواق المالية، وعمليات منح القروض واستردادها وعمليات توزيعات الأرباح، ودفع الفوائد وغير ذلك. **الإشكالية:** من خلال هذه التوطئة يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى أهمية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يترتب طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية؟

- هل النسب المشتقة من جدول تدفقات الخزينة تقدم قيمة مضافة لمستخدمي القوائم المالية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات الفرعية أدرجنا الفرضيات التالية:

- يعد التحليل المالي محورا أساسيا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛

- النسب المشتقة من جدول التدفقات تقدم قيمة مضافة لمستخدمي القوائم المالية وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم؛

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مفهوم جدول تدفقات الخزينة وتحليل النسب المالية المستخرجة منه؛

- إبراز القيمة المضافة التي تقدمها المؤشرات المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية؛

- دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الدراسة من خلال النسب المشتقة من جدول تدفقات الخزينة.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- رغبة مستخدمي القوائم المالية في معرفة الصورة الصادقة للوضع النقدي للمؤسسة، وبيان مدى قدرتها على تسديد التزاماتها؛

- معرفة حالات العجز والفائض في مختلف الدورات وانعكاسهما على الأداء المالي؛

- رغبة الباحثان في معرفة دور النسب المالية في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وسيورتها.

المنهج المتبع: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

أقسام الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: مفاهيم عامة حول جدول تدفقات الخزينة؛

- المحور الثاني: مفهوم الأداء المالي؛

- المحور الثالث: دراسة الحالة فندق الأوراسي.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول جدول تدفقات الخزينة

يعد جدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية أحد الكشوف المالية الهامة الذي جاء كوثيقة مكملة للميزانية و جدول حسابات النتائج، والذي ركز على الجانب النقدي، وسوف نتطرق في هذا المحور للتسلسل التاريخي لهذه الوثيقة وتعريفها وأهميتها.

أولاً: نشأة وتطور جدول تدفقات الخزينة

ترجع نشأة جدول تدفقات الخزينة إلى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين حيث كانت في البداية عبارة على قائمة تعرض في صورة تحليل مبسط أطلق عليها اسم "قائمة مصادر الموارد والمنصرف" List of sources of ressources and sinks والتي كانت مقتصرة على عملية عرض الزيادات والتخفيضات في بنود ميزانية المؤسسة، وبعد سنوات تغير اسم هذه القائمة وأصبحت تسمى قائمة الأموال المخصصة "List of funds allocated" واعترافاً من المجلس الأمريكي للمحاسبين القانونيين "ACPA" بأهمية هذه القائمة فقد قام سنة 1961 المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICA" بتمويل بحث في هذا المجال فتمخض عن إصدار دراسة الأبحاث المحاسبية رقم (02) بتغيير عنوان القائمة لتصبح " قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية"، وقد أوصت الدراسة بإدراج هذه القائمة في التقارير السنوية المقدمة للمساهمين ونشرها بعد تدقيقها من طرف المراجع الخارجي (سالمي ، 2009، صفحة 79).

وفي سنة 1963 قام مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي "APB" بإصدار نشرته رقم (03) وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها" وبأن تعرض القائمة كمعلومات إضافية أو مكملة للتقارير المالية الصادرة عن الشركة، دون خضوعها إجبارياً لمصادقة المدقق الخارجي فهو أمر اختياري. وقد تزايدت أهمية هذه القائمة حينما أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية "SEC" سنة 1970 بيانا رقم (17) الذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة لديها بأن تتضمن تقاريرها المالية السنوية المقدمة للهيئة قائمة بالموارد المالية واستخداماتها.

وفي سنة 1971 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرأي رقم (19) الذي ينص على ما يلي: (سالمي ، 2009، صفحة 81)

- تغيير تسمية القائمة لتصبح "قائمة التغيرات في المركز المالي"؛
- أن تصبح هذه القائمة واحدة من ضمن القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية؛
- تخضع هذه القائمة لرأي مراقب الحسابات الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للشركة؛
- يتم مراجعتها مع القوائم المالية التقليدية، ويشمل تقرير المراجع الخارجي رأيه الفني المحايد عنها؛
- أن يتم إعداد القائمة وفقاً للمفهوم الشامل للموارد المالية، على أن يترك للشركة الخيار في إعدادها وعرضها وفقاً لمدخل رأس المال العامل أو وفقاً لمدخل التدفق النقدي.

وفي سنة 1977 إصدار المعيار المحاسبي السابع IAS7 بتسمية قائمة التغيرات في المركز المالي ويتم تطبيقه في بداية يناير 1979 (طبشي، 2018، صفحة 460).

وفي سنة 1980 ساهم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بالتشجيع على اعتماد النقد في قائمة التغيرات في المركز المالي (طبشي ، 2018، صفحة 459).

وفي سنة 1987 قام مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي "FASB" بإصدار المعيار المحاسبي رقم (95) الذي يقضي بإلزام الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد قائمة مالية إضافية (قائمة التدفقات النقدية) كواحدة من القوائم الأساسية بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، مع تصنيف التدفقات في القائمة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات استثمارية وتدفقات تمويلية (دحدوح، 2008، صفحة 235).

وفي سنة 1991 أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني "BASB" قوائم التدفق النقدي بموجب معيار التقرير المالي رقم (10) المتعلق "بقائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها" (مرازقة و بوهرين، 2010، صفحة 83).

وفي سنة 1992 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASB" بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع (07) وتسميتها بقائمة التدفقات النقدية "Statement of cash flows" الذي حل محل المعيار السابق الصادر سنة 1977 الذي كان يسمها قائمة التغيرات في المركز المالي، وتاريخ سريان تطبيق المعيار الجديد بداية من شهر جانفي 1995 الذي يلزم بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادها للمنشأة بواسطة قائمة التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة، والذي يصنف التدفقات النقدية للفترة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (مرازقة و بوهرين، 2010، صفحة 86).

وفي سنة 1993 صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري رقم 2036 بإلغاء الموازنة النقدية وإحلال قائمة التدفقات النقدية محلها، لتطبق على شركات قطاع الأعمال العام، ثم صدر قرار لوزير الاقتصاد في سنة 1997 بشأن معايير المحاسبة المصرية والتي تضمنت المعيار رقم (04) قوائم التدفقات النقدية وبهذا أصبحت قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم الإلزامية بالنسبة للمنشآت الاقتصادية بجانب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، تماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي السابع (بن نذير و بوشناف، 2011).

وفي سنة 1997 صدر المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل الذي يدرج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الإلزامية. أما الجزائر فقد أدرجت "جدول سيولة الخزينة" Treasury liquidity Schedule ضمن الكشوف المالية صراحة في المادة 25 من القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي s c f (الجريدة الرسمية ، 2007، صفحة 03)، الذي جاء كبديل للمخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ سنة 1975 والذي أصبح لا يتماشى مع متطلبات المرحلة الاقتصادية، وتم تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها من خلال القرار المؤرخ في 26 يوليو 2009 (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 26) على أن يتم التطبيق في سنة 2009، ثم منحت فترة إضافية لمدة سنة وتم التطبيق الفعلي لهذا القانون في يناير 2010.

ثانيا: تعريف جدول تدفقات الخزينة

رغم أن كل من قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل تقدمان معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية خلال الدورة إلا أنهما لا يعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال نفس الفترة الزمنية، ولتلبية هذه الحاجة تم إعداد وعرض قائمة جديدة تسمى جدول تدفقات الخزينة، التي عرفها كثير من الباحثين والهيأة الرسمية وسوف نتطرق إلى التعريف الذي أورده النظام المحاسبي المالي.

عرف النظام المحاسبي المالي scf جدول تدفقات الخزينة بما يلي: "يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخل والمخارج للموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)" أي التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية، التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار والتدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 26).

ومن خلال هذا التعريف ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي السابع يمكن القول بأن جدول تدفقات الخزينة أصبح إعداداً ملزماً على كل المؤسسات الاقتصادية وعرضه بصفة مستقلة عن القوائم المالية الأخرى خلال الدورة، ويكون مبوفاً حسب طبيعة الأنشطة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية (التي هي عبارة عن مؤشر هام لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها، تمويل استثمارات جديدة... الخ)، وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية (التي توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية) وإلى تدفقات من الأنشطة التمويلية (فهي تفيد في التنبؤ بالحقوق والتزامات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمؤسسة).

ثالثاً: أهداف جدول تدفقات الخزينة

يمكننا تلخيص أهداف جدول تدفقات الخزينة من خلال ما يلي:

أ- نص النظام المحاسبي المالي: على أن الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية. (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 26)

ب- وطبقاً لما أقره مجلس معايير المحاسبة المالية: فإن المعلومات المقدمة في قائمة التدفقات النقدية عند استخدامها مقترنة بجوانب الإفصاح المحاسبي تساعد المستثمرين والدائنين على تحقيق الأهداف التالية (هادف، 2019، صفحة 75):

- قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة، وتحديد احتياجاتها في استخدامها؛

- قدرة الوحدة على الوفاء بتعهداتها وقدرتها على سداد التزاماتها وحاجاتها للتمويل الخارجي؛

- تحديد أسباب وجود اختلاف بين صافي الدخل من ناحية وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية من ناحية أخرى؛

ج- في حين أن لجنة معايير المحاسبة الدولية LASC: قد حددت مجموعة من الأهداف لقائمة التدفقات النقدية منها: (محمد يوسف، 2016، صفحة 33)

- إن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة من خلال تزويدهم بأساس سليم لتقييم قدرة المنشأة في الحصول على النقدية وكيفية الحصول عليها والتوقيت المناسب ودرجة التأكد المرتبطة بالحصول عليها؛

- توفير معلومات تاريخية عن التغيرات التي حدثت على النقدية في المنشأة؛

- توفر إفصاحاً شاملاً عن كيفية الحصول على نقدية وما يعادلها وكيفية الاستخدام؛

- تطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات الحالية والتدفقات المستقبلية؛

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لهذه التدفقات ومراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية والتدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار على كل منهما.

د- كما يساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة: بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة (بالعور و بالطيب، 2011، صفحة 04).

رابعاً: عرض جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي حدد شكل جدول التدفقات النقدية كما هو موضح في الجريدة الرسمية، حيث تضم هذه القائمة كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية؛ الاستثمارية والتمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج، كما حدد طريقتان لعرضه وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

1- الطريقة المباشرة: تركز هذه الطريقة على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماداً على دورة الاستغلال، واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائياً يتم اللجوء إليه في حالة عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتياً، وعليه يمكن استخدامه في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشح في الموارد المالية وقلة في الاقبال على الاستثمار (بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 220).

يحتوي جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات وهي:

أ. **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال** (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل) وتحدد كما يلي: (شنوف، 2012، الصفحات 174-175)

التحصيلات المقبوضة من الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب عن النتائج المدفوعة + / - تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو التالي: (شنوف، 2012، الصفحات 174-175)

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن وتحسب كما يلي: حساب (70) المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة ماعدا حساب (709) التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة - التغير في رصيد حساب (411) الزبائن والحسابات الملحقة من خلال (رصيد آخر مدة - رصيد أول مدة).

- تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي: حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتجات الأخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب (487) الإيرادات المسجلة مسبقاً.

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين وتحسب كما يلي: حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب (609) التخفيضات والتنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب (61) الخدمات الخارجية + حساب

(62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والخارجية الأخرى - التغير في رصيد حساب (401) موردو المخزونات والخدمات - التغير في رصيد حساب (467) الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين

- التغير في حساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقة - التغير في حساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة، وهناك مبالغ مدفوعة لمعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر وتحدد على النحو التالي: حساب (64) الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة +

حساب (65) الأعباء العملياتية الأخرى - التغير في رصيد حساب (445) الدولة والضرائب على رقم الأعمال - التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقاً.

- فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة: تتمثل في حساب (66) الأعباء المالية.
- الضرائب على النتائج المدفوعة وتحسب كما يلي: حساب (695) الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية - التغير في رصيد حساب (444) الدولة والضرائب على النتائج.
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية: وتتحدد بالفرق بين حساب (77) إيرادات غير العادية وحساب (67) أعباء غير العادية.
- ب. تدفقات الخزينة من أنشطة الاستثمار:** عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل وتحدد كما يلي: (بن نذير و بوشناف، 2011)
- التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية - تسديدات حيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية + الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة. ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الآتي:
- التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية: وتحسب بالعلاقة التالية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتحسب: التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم المالية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.
- الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال: وتتمثل في حساب (76) المنتجات المالية.
- ج. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم الأموال الخاصة أو القروض)، وتحدد كما يلي: (شنوف، 2012، صفحة 176) التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
- ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الآتي:
- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم: تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال + التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.
- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها: تتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة - التغير في حساب (106).
- التحصيلات المتأتية من القروض: تتمثل في التغير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.
- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة: وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة.
- أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة: فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات ذات الأجل القصير وبالغة السيولة) سهولة التحول إلى سيولة.

2- الطريقة غير المباشرة: هذا النموذج تم تبنيه من طرف النظام المحاسبي المالي، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة، وذلك بتقسيمها حول الوظائف الثلاثة الكبرى للنشاط أي الاستغلال والاستثمار والتمويل (بن ساسي و قريشي ، 2011، صفحة 219).

إن تقدم جدول التدفقات النقدية المحددة من قبل المشرع الجزائري بالطريقة غير المباشرة يتركز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان ما يلي (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 26):

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...);
 - التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
 - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.
- كما يتم تحديد التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة كما يلي: (عقي، 2017، صفحة 68)
- أ. التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال:** يتم حسابها كما يلي:
- صافي نتيجة السنة المالية + الاهتلاكات والمؤونات - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.
- ويتم حساب العناصر المكونة للتدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي:
- الاهتلاكات والمؤونات: وتتمثل في حساب (68) لمخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة؛
 - تغير الضرائب المؤجلة: وتتمثل في التغير في حساب (442) الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى؛
 - تغير المخزونات: ويتمثل في تغير حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ-التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ؛
 - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى: ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقه وحساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقه وحساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه بالقيم الإجمالية -التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير؛
 - تغير الموردين والديون الأخرى: ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردين والحسابات الملحقه؛
 - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: ويتمثل في سعر التنازل -القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.
- ب. حساب تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار وعمليات التمويل:** فتحسب بنفس الطريقة المباشرة التي تم التطرق إليها. ويمكن تحديد الفرق بين عرض العناصر في جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): الفرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
إيرادات نقدية من الأنشطة العملية	النتيجة الصافية للدورة
+/- التغير في الحقوق العملية	- إيرادات غير نقدية (إيرادات مسجلة)
- أعباء ذات طابع نقدي عملية	+ أعباء ذات طابع غير نقدي (نفقات مسجلة)
+/- التغير في الديون العملية	+/- الاحتياج في رأس المال العامل
+/- التغير في المخزون	+/- إيرادات وأعباء مرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل
= التغير العملياتي في الخزينة	= التغير العملياتي في الخزينة

المصدر: (عقي، 2017، صفحة 69)

المحور الثاني: مفهوم الأداء المالي

يلعب الأداء المالي دورا استراتيجيا في استمرار النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ويعدّ تقييم أدائها المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها الشركة لتحديد قراراتها.

أولا: تعريف الأداء المالي

لقد اختلفت وجهات نظر الباحثين في تعريف الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليه منها إلا أن كلهم يصبّون في بوتقة واحدة: **التعريف الأول:** الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة والجدول الملحق، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الظرف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وتشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الربحية (دادن، 2007، صفحة 36).

التعريف الثاني: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (سعادة، 2009، صفحة 03).

التعريف الثالث: يقصد به تقديم حكما ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة، لإدارة المؤسسة وبالطريقة التي تشبع رغبات أطرافها المختلفة، وتعتبر قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلف (زبيدي، 2017، صفحة 190).

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

تكمن أهميته في عدة جوانب منها: (بن خليفة، 2012، صفحة 58):

- التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر؛
- التأكد من أن المؤسسة تسيير نحو تحقيق هدفها المحدد لها في قانون تأسيسها أو نظامها الداخلي؛
- ترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية؛
- تحفيز العاملين على الابداع لوجود تقييم موضوعي لجهودهم؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطرق رشيدة لتحقيق عوائد أكبر وبأقل تكلفة؛

- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها. " الأداء المالي الفعال يمكن المؤسسة من توقعها في مركز مالي جيد، من خلال احتفاظها بقدر كاف من السيولة لضمان الملائمة الدائمة، فبواسطته يمكن تقييم حالة التدفق النقدي للمؤسسة في لحظة معينة من أجل توقع المستقبل وبالتالي الحصول على المعلومات الأساسية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة إذا تطلب الأمر ذلك" (Jean-Claude, 1978, p. 05).

ثالثاً: تحليل التدفقات النقدية

يعتبر جدول التدفقات النقدية أحد الأدوات الدالة في توضيح مدى نجاعة التسيير المالي بالمؤسسة الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي فيها، وكذلك تقييم مدى توفر السيولة وقياس جودة الأرباح في المؤسسة زيادة على بعض المؤشرات الأخرى كتقييم السياسة المالية في المؤسسة وغيرها من المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، وسوف نتناول المؤشرات الأربعة التالية:

1- العلاقات المالية للتوازن:

يتشكل جدول تدفقات الخزينة من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض وهي:

A تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال؛

B تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛

C تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

ولكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل الأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر، لأن الخزينة المثلى هي التي تقترب من الصفر حيث أن:

تغيرات الخزينة للسنة المالية D يساوي $D = A + B + C$ أو يساوي

الخزينة في نهاية المدة - الخزينة في بداية المدة.

ومن خلال هذه العلاقة يمكن الحصول على الحالات التالية: (بن خليفة، 2012، صفحة 58)

■ إذا كان $A > B$: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة لا يتطلب اللجوء إلى رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها مع التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

■ إذا كان $A = B$: هذا يعني أن المؤسسة تمول استثمارها بواسطة استغلالها لكن تكون عديمة

المنفعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب إلى تحليل دقيق خاصة لصافي تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار إذ أنه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثماري يتطلب رؤوس أموال معتبرة، بالرغم من أن تدفقات الاستغلال كانت كافية وبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

■ إذا كانت $A < B$ وهي حالة ليست المؤسسة في مستوى يؤهلها لتمويل استثمارها عن طريق استغلالها وهي حالة عدم المنفعة المالية،

وهنا يجب عليها أن تستخدم موارد التنازل عن الاستثمارات أو الرفع في رأس المال.

2 - مقاييس جودة السيولة المالية:

توفر السيولة المالية لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يعتمد إليه في توفير السيولة فإن جدول التدفقات يوفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر المعلومات عن الكفاءة في سياسية التحصيل وسياسة الذمم المدينة، ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة المالية نوضحها في الجدول التالي

الجدول رقم (02): مؤشرات مقاييس السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	تشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية
نسبة الفائدة المدفوعة	فوائد الديون صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على (لزعمر، 2012، صفحة 122)

3 - مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

يقدم الجدول معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين أن صافي التدفق النقدي يحدد بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس (شنوف، 2012، صفحة 183).

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:

الجدول رقم (03): مؤشرات تقييم جودة أرباح المؤسسة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية النتيجة الصافية	توضح مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
نسبة النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية النتيجة العملية	توضح مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، وارتفعت هذه النسبة يدل على جودة الأرباح.
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية مجموع الأصول	توضح مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هامش الربح الإجمالي	تعكس مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على (لزعمر، 2012، صفحة 123)

4- مقياس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية والجدول التالي يوضح أهم هذه النسب:

الجدول رقم(4) : نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة التوزيعات النقدية	$\frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج}}$	توفر معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة.
الفوائد والتوزيعات المقبوضة	$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$	توضح الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على (عطا دارغم، 2008، صفحة 55)

المحور الثالث: دراسة الحالة فندق الأوراسي

أولاً: التعريف بالفندق

فندق جزائري من فئة 5 نجوم يقع وسط "الجزائر العاصمة" على بعد 15 كم من مطار "هوارى بومدين". افتتح أبوابه للزبائن في يوم 02 جوان 1975م. ويمثل جزء من تراث المؤسسات الوطنية"، في سنة 1983م وفي إطار إعادة الهيكلة، عُيِّن فندق الأوراسي كمؤسسة اشتراكية، وفي 12 فيفري 1991م إثر تغيير نظامه الأساسي أصبح مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم يبلغ رأس مالها 40 مليون د ج. وقد ارتفع رأس المال إلى 1.500.000.000,00 د ج.

أهم الأحداث التاريخية التي احتضنها فندق الأوراسي: اجتماع جبهة الصمود والتصدي سنة 1978م؛ اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول سنة 1981م؛ اجتماع منظمة الدول العربية المصدرة للبترول سنة 1981م؛ قمة رؤساء الدول العربية سنة 1988م.

يتوفر فندق الأوراسي على 455 غرفة، أي ما يعادل 775 سرير، ومن فروع فندق الأوراسي: فندق المهري بورقلة من فئة 3، نجوم فندق البستان بمدينة المنيع ولاية غرداية من فئة 3 نجوم، وفندق الريم ببني عباس ولاية بشار.

ثانياً: إعداد جدول تدفقات الخزينة

تم إعداد جدول تدفقات الخزينة المتعدد السنوات للفترة من (2016-2015-2018-2017) لفندق الأوراسي بالطريقة المباشرة بناء على المعلومات المدونة في القوائم المالية،

الجدول رقم (05): التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة - الاستغلال - الاستثمار - التمويل

2018	2017	2016	2015	البيان
2927237712.38	2977566053.42	2848142661.77	3020 244 573.09	+التحصيلات المقبوضة من العملاء
14050811.23	14189140.21	24972514.24	24 988 054.43	+تحصيلات مقبوضة أخرى
1736636106.14	1612339288.31	1517486152.69	1704 171 273.95	- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
12307701.61	4651249.93	14937246.02	5 639 754.53	- مبالغ مدفوعة أخرى
60025370.08	13182434.76	12677337.99	17 428 243.75	- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
149293456.00	50135810.00	207631787.83	141 792 041.00	- الضرائب على النتائج المدفوعة
983025889.78	1311446410.63	1120382651.48	1176201314.29	= تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
-	-	-	-	+ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
983025889.78	1311446410.63	1120382651.48	1176201314.29	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)
734393038.37	616253122.44	603702258.20	727 858 977.49	- المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية
17529400.00	18161815.00	673225.00	151 242.00	+تحصيلات التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية
14367465.34	1519595.43	1336805.41	1 003 148.01	- المسحوبات لحيازة قيم ثابتة مالية
16031214.40	352376.17	230000.00	10 580 000.00	+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية
212500.00	-	100000.00	100 000.00	+ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
-	-	-	-	+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
(714987389.31)	(599258526.70)	(604035838.61)	(718030883.50)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
-	-	-	-	التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
192880190.00	331409420.00	192408333.00	144 156 000.00	-حصص الأرباح من التوزيعات تم القيام بها
382037605.07	2941482.09	235115131.05	333 639 849.23	+التحصيلات المتأتية من القروض
-	-	-	-	+ الإعانات

92792939.18	459138191.58	901103556.07	806 011 150.50	- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
(739065001.54)	(780386938.31)	(851986984.69)	(588068960.73)	= صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
1029477.43	7219191.18	6409773.33	28 458 340.54	+/- تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
(471026501.07)	(68199054.38)	(335640171.82)	(129898529.94)	= تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
(1148991280.20)	(1217190334.58)	(1552830506.40)	1 682 729 036.34	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
(677964779.13)	(1148991280.20)	1217190334.58	(1 552 830 506.40)	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
(471026501.07)	(68199054.38)	(335640171.82)	(129898529.94)	التغير في تدفقات أموال الخزينة للفترة
682970291.74	629046215.79	414650506.98	619242271.92	النتيجة المحاسبية

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من القوائم المالية للمؤسسة.

<https://www.el-aurassi.com/rapport/ElAurassiRapportCA2016.pdf>

https://www.el-aurassi.com/rapport/Etats-Financiers-el-Aurassi_2017.pdf

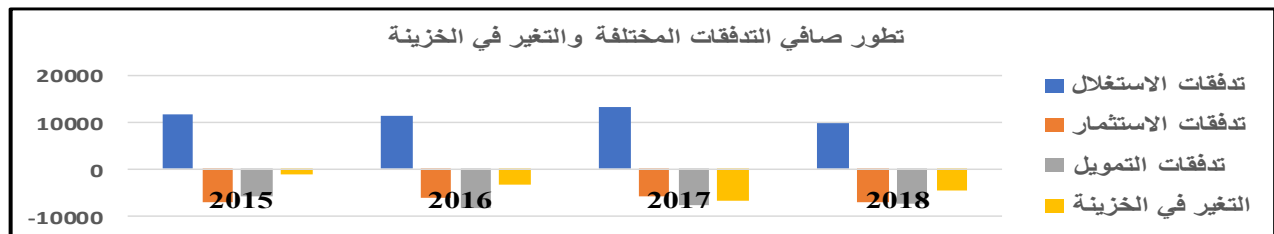
ثالثا: تحليل المؤشرات المالية لفندق الأوراسي

من خلال المعلومات التي تم تحديدها في الجدول رقم 05 سنقوم بتحليل المؤشرات التالية:

1 - تطور التدفقات النقدية:

من خلال القراءة التحليلية الأفقية لتطور صافي التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة الاستغلال والتدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية وكذا التدفقات النقدية للتمويل والتغير في الخزينة خلال السنوات الأربعة، والتحليل الرأسي إي مقارنة تدفقات الاستغلال مع تدفقات الاستثمار وتدفقات التمويل في السنة الواحدة وذلك من خلال الأرقام المدونة في الجدول (05) والشكل التالي يترجم القراءة:

الشكل رقم (01): تطور التدفقات النقدية المختلفة خلال السنوات الأربعة



المصدر: إعداد الباحثان بناء على الجدول (05) باستخدام برنامج اكسال.

من الشكل (01) الذي يوضح تطور التدفقات النقدية للاستغلال والاستثمار والتمويل للسنوات الأربعة 2015-2016-2017-2018 لفندق الأوراسي نلاحظ ما يلي:

أ- التدفقات النقدية المتولدة عن نشاط الاستغلال : فهي موجبة خلال السنوات الأربعة وسجلت ارتفاع في سنة 2017 بنسبة 17% عن السنة السابقة السبب ناتج عن الزيادة في التحصيلات المقبوضة من العملاء التي بلغت 129.423.391,65 دج وكذلك الانخفاض المسجل في قيمة الضرائب المدفوعة على النتائج، كما سجلت ارتفاع بنسبة 11,5% عن سنة 2015 أما سنة 2018 سجل انخفاض في صافي التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة التشغيلية بنسبة 16,43% عن سنة 2015 وبنسبة 33,4% عن سنة 2017، السبب في ذلك هو الانخفاض النسبي في التحصيلات المقبوضة من العملاء وكذلك ارتفاع التكاليف المترتبة عن الفوائد المالية وكذا الارتفاع في دفع الضرائب على النتائج خلال هذه السنة حيث تضاعف المبلغ بحوالي ثلاثة (03) مرات عن سنة 2017.

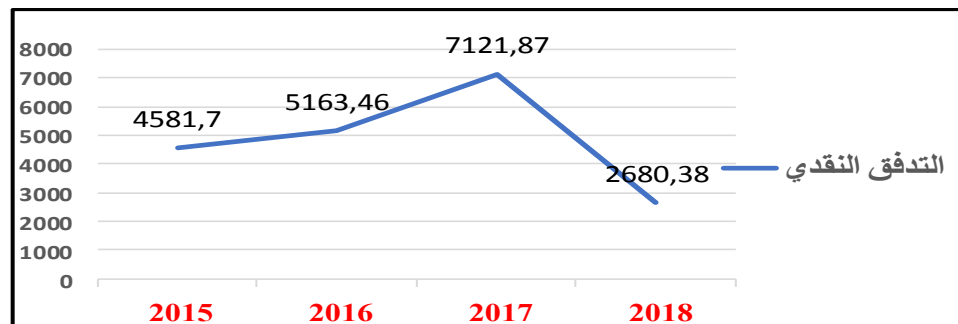
ب- صافي التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة الاستثمار: نلاحظها سالبة خلال السنوات الأربعة ومقاربة من حيث المبلغ خلال سنتي 2015-2018 مع الزيادة في الانخفاض سنة 2017 بنسبة 19,81% عن سنة 2015 و 19,31% عن سنة 2018 والسبب الارتفاع المتزايد كل سنة في تسديد الاستثمارات العينية وهو ما يبرره الاعتماد على التمويل الداخلي وعدم اللجوء إلى الاقتراض.

ج- صافي التدفقات النقدية التمويلية: نلاحظ أنها سالبة خلال السنوات الأربعة والسبب ناتج عن عدم إصدار أسهم خلال السنوات الأربعة وكذلك عدم الاستفادة من الإعانات المالية من جهة ارتفاع المبالغ المدفوعة لتسديد القروض القديمة من ناحية ثانية، كما لوحظ تحسن طفيف سنة 2016 ثم تسجيل انخفاض ملموس سنة 2017 والسبب في ذلك هو ارتفاع مبلغ توزيعات الأرباح من جهة وانخفاض التحصيلات المتأتية من القروض وانخفاض سعر الصرف من جهة ثانية.

د- التغير في الخزينة: نلاحظ من خلال الشكل فإنه سالب خلال كل السنوات والسبب أن صافي التدفقات النقدية المتولدة عن النشاط التشغيلي أقل من مجموع التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وبالتالي فهي لا تستطيع تغطية هذا العجز.

2- حساب صافي التدفق النقدي المتاح (FTD) = صافي التدفق المتولد من أنشطة الاستغلال - التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار

الشكل رقم (02): تطور التدفق النقدي المتاح

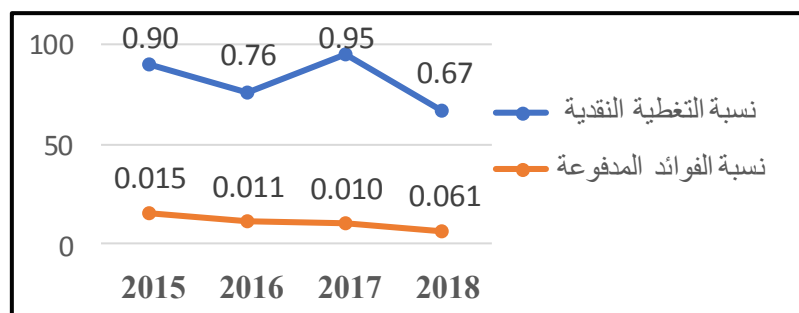


المصدر: إعداد الباحثان بناء على الجدول (05) باستخدام برنامج اكسال

التحليل: من خلال الشكل (02) الذي يبين تطور التدفق النقدي المتاح نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية للاستغلال أكبر من صافي التدفقات النقدية للاستثمار خلال السنوات الأربعة ولكن بنسب متفاوتة حيث ارتفع سنة 2017 بنسبة 37,92% عن سنة 2016 وانخفض سنة 2018 بنسبة 70,93% عن سنة 2015، وفي كل الحالات يمكن القول بأن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وهي ليست في حاجة للجوء إلى رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها ولديها فائض يساعدها على اقتناء استثمارات جديدة.

3-مقاييس تقييم جودة السيولة المالية: من خلال تطبيق الصيغ الرياضية لمقاييس جودة السيولة على المعطيات المسجلة في الوثائق المالية لفندق الأوراسي محل الدراسة حصلنا على النسب التالية كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مقاييس جودة السيولة للأوراسي خلال السنوات الأربعة



المصدر: إعداد الباحثان بناء على الجدول (05) باستخدام برنامج اكسل

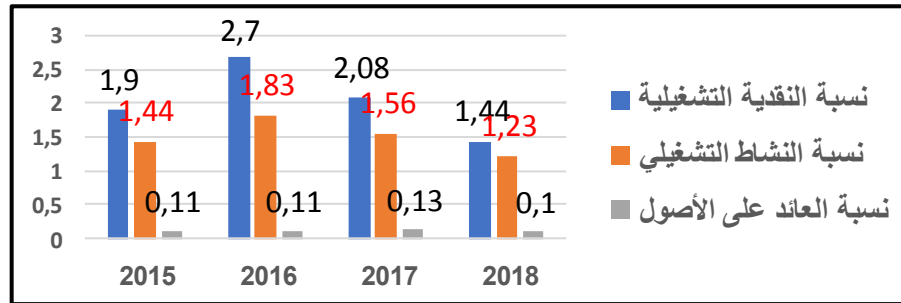
تحليل بيانات شكل مقاييس جدول السيولة المالية

أ- بالنسبة للتغطية النقدية: نلاحظ أنه خلال السنوات الأربعة النسبة كانت أقل من الواحد رغم التحسن النسبي سنة 2017 الناتج عن التخفيض في مبالغ تسديدات القروض حيث وصلت النسبة إلى 0,95%، ولكن في كل الحالات مؤشر غير مريح ويبين بأن المؤسسة غير قادرة عن توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمتطلبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، مما يدفعها لإعادة النظر في سياسة حركة دوران المخزون والتعامل مع الزبائن والموردين، وكذا عدم اللجوء إلى اقتناء استثمارات جديدة.

ب - بالنسبة للفوائد المدفوعة: نلاحظ من خلال الشكل أن النسبة خلال السنوات الثلاثة 2015 و2016 و2017 متقاربة بنسبة 1% وهي نسبة غير مؤثرة على صافي التدفقات التشغيلية في حين ارتفاعها سنة 2018 ووصولها إلى نسبة 6,1% أصبح أمراً يثير للقلق ويتطلب إعادة النظر في القرارات التمويلية، رغم ذلك يمكن التعليق على وضع المؤسسة بأنها في كل الحالات استطاعت تسديد الفوائد المالية دون اللجوء للاستدانة الخارجية.

4- تقييم جودة أرباح المؤسسة: من خلال تطبيق الصيغ الرياضية لمقاييس جودة الأرباح التي تم التعرف عليها في الجانب النظري ومن خلال المعلومات المسجلة في الوثائق المالية لفندق الأوراسي محل الدراسة حصلنا على النسب التالية كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مقاييس جودة الأرباح



المصدر: إعداد الباحثان بناء على الجدول (05) باستعمال برنامج اكسل

ومن خلال عرض بيانات الشكل 04 نقوم تحليل النسب التالية:

أ- نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات المتولدة عن الأنشطة التشغيلية / صافي النتيجة،

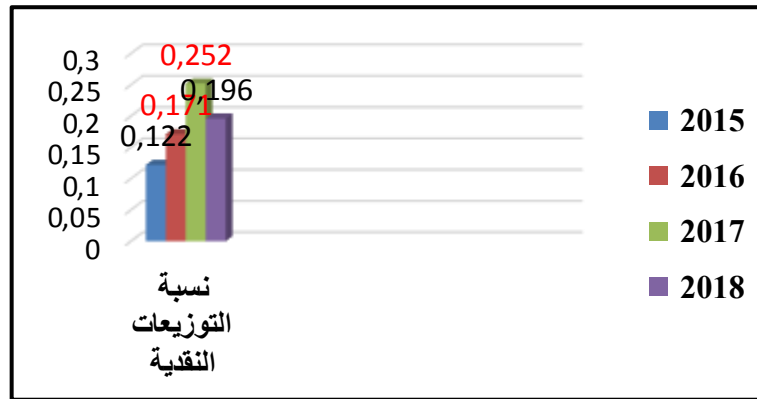
من خلال استخدام الصيغة الرياضية نلاحظ ارتفاع النسبة سنة 2016 وصلت إلى 2,7% رغم انخفاضها سنة 2015 بنسبة 1,9% وتجدد الانخفاض سنة 2017 ليصل إلى 2,08% واستمرت في الانخفاض حيث وصلت النسبة سنة 2018 1,44% وتفسير ذلك أن دينار واحد من النتيجة الصافية سنة 2016 يتطلب 2,70 دج من صافي التدفقات التشغيلية في حين سنة 2017 يتطلب دينار واحد من النتيجة 2,08 دج من التدفقات التشغيلية، لكن سنة 2015 كان دينار واحد يتطلب توليد 1,9 دج فقط وأصبح سنة 2018 دينار واحد من النتيجة يتطلب 1,44 من التدفقات التشغيلية.

ب - نسبة النشاط التشغيلي = صافي التدفقات المتولدة عن الأنشطة التشغيلية / النتيجة العملياتية، الذي يعبر عن قدرة المؤسسة من تحقيق تدفقات نقدية من الأرباح قبل الضرائب وتوزيع الفوائد، حيث حققت مؤسسة الأوراسي نسبة قدرت 44,1 سنة 2015 و 1,83 سنة 2016 وانخفضت إلى 1,56 سنة 2017 واستمرت في الانخفاض لتصل سنة 2018 إلى 1,23، وهذا التنازل غير مرتبط بزيادة أو انخفاض مبلغ النتيجة العملياتية.

ج - العائد على الأصول: من خلال الشكل نلاحظ تم تحقيق نسبة 11% سنتي 2015 و 2016 وارتفعت سنة 2017 لتصل إلى 13% ثم تراجعت هذه النسبة سنة 2018 بحيث وصلت إلى 10% تفسير ذلك أن كل واحد دينار مستثمر حقق سنة 2015 و 2016 قيمة 0,11 دج تدفق نقدي وحقق سنة 2017 قيمة 0,13 دج وهي نسب جيدة، إلا أن هذه النسبة تدهورت سنة 2018 وصلت إلى 0,10 دج وبدل على ضعف قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من خلال أصولها.

5- تقييم السياسات المالية للمؤسسة: هناك عدة مؤشرات لتقييم السياسة المالية منها نسبة التوزيعات النقدية ونسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة لكن سوف تكتفي بحساب نسبة التوزيعات النقدية أما نسبة الفوائد والتوزيعات غير ممكنة لعدم تحصيل المبالغ النقدية من إيرادات الفوائد والتوزيعات خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة والشكل (05) يوضح هذه النسبة:

الشكل رقم (05): مقاييس تقييم السياسة المالية



المصدر: إعداد الباحثان بناء على الجدول (05) وباستخدام برنامج اكسال

التحليل: من خلال الشكل (05) يمكن تسجيل الملاحظات التالية أن القيم لم تصل إلى الواحد خلال السنوات الأربعة رغم ارتفاعها نسبيا سنة 2017 حيث وصلت إلى 0,252 بعد ما كانت سنة 2015 تساوي 0,122 وسنة 2016 مقدرة بـ 171,0 ثم ارتفعت قليلا سنة 2018 بلغت 0,196 وهذا المؤشر يبين أن سياسة توزيع الأرباح على المساهمين تؤثر على تمويل المؤسسة ويدفعها إلى اللجوء للاستدانة الخارجية مادامت النسبة أصغر من الواحد.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتمثلة في إبراز دور المؤشرات المالية المشتقة من جدول التدفقات النقدية والتي تتجلى في التوازن المالي وتوفير السيولة وتقييم جودة الأرباح لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث أن تقييم أداء المؤسسة محطة الزامية يجب الوقوف عندها، فمن خلالها يتم مراقبة نشاط المؤسسة والتعرف على نقاط الضعف ويتم تداركها ونقاط القوة فيتم تعزيزها ومن ثم اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

نتائج الدراسة:

- أن التدفقات النقدية المتولدة عن نشاط الاستغلال موجبة خلال السنوات الأربعة وهو مؤشر إيجابي يبين أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها دون اللجوء إلى التمويل الخارجي، أما صافي التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة الاستثمار فهو سالب ومردده ارتفاع في قيمة الاستثمارات المكتناة خلال فترة الدراسة، أما التدفقات النقدية للتمويل كذلك كانت سالبة بسبب عدم حصول المؤسسة على إعانات إضافية وعدم إصدار أسهم وكذلك ارتفاع المبالغ المسددة للقروض؛
- بالنسبة لتغطية النقدية: نلاحظ أنه خلال السنوات الأربعة النسبة كانت أقل من الواحد فهو مؤشر غير مريح ويبين بأن المؤسسة غير قادرة عن تغطية التدفقات الخارجة الاستثمارية والتمويلية من صافي تدفقات الاستغلال؛
- بالنسبة للفوائد المدفوعة: المؤسسة استطاعت تسديد الفوائد المالية دون اللجوء للاستدانة الخارجية؛
- نسبة النقدية التشغيلية: من خلال هذا المؤشر قد حققت المؤسسة نتائج موجبة خلال السنوات الأربعة حيث أن توليد دينار واحد من النتيجة الصافية يتطلب ما بين 2,70 دج إلى 1,44 دج من التدفقات النقدية التشغيلية؛

- النتائج السلبية للتغير في الخزينة أوصافي تدفقات التمويل لا تدل على الخسارة فخلال السنوات الأربعة كانت النتيجة المحاسبية موجبة. ومما سبق فإن الدراسة توصلت إلى صحة اختبار الفرضيتين القائلتين:
- بأن التحليل المالي يعتبر محورا أساسيا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- كما أن النسب المشتقة من جدول التدفقات تقدم قيمة مضافة لمستخدمي القوائم المالية وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة.

التوصيات:

- من خلال النتائج المسجلة من الدراسة يمكن صياغة التوصيات، التي من شأنها المساهمة في تجاوز بعض الاشكالات وهي:
- الاهتمام بوظيفة التحليل المالي لأنها السبيل الأمثل لقياس الأداء المالي ومواجهة الانحرافات التي قد تفل باستمرارية المؤسسة؛
- تسير عناصر الاستغلال بصورة جيدة من خلال التحكم الجيد في الآجال الممنوحة للزبائن والمطلوبة من الموردين؛
- محاولة الاستفادة من النتائج السلبية التي تحققها المؤسسة في التخطيط لتفاديها مستقبلا ؛
- الرقابة على التدفقات النقدية الخارجة خاصة في دوري الاستثمار والتمويل ؛
- البحث عن أفضل بديل لتوظيف الفوائض النقدية واختيار أفضل المصادر لتمويل العجز.

المراجع باللغة العربية:

- 1- الياس بن ساسي، ويوسف قريشي، (2011)، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 2- ناصر دادي عدون، (1999)، تقنيات مراقبة التسيير المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- 3- شعيب شنوف، (2012)، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (الطبعة الأولى)، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- 4- اليمين سعادة، (2009)، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- 5- حمزة بن خليفة، (2012)، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 6- حمزة عقي، (2017)، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي في الشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 7- خالد هادف، (2019)، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي، أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 8- محمد الدينوري سالمي، (2009)، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- 9- محمد سامي لزعر، (2012)، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة.
- 10- عبد الغني دادن، (2007)، قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء الإنذار المبكر باستعمال المحاكات المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

- 11- عبد المجيد أحمد محمد يوسف، (2016)، مقاييس الأداء المالي المبني على التدفقات النقدية وأثرها على قرارات منح الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان.
 - 12- سوزان عطا دارغم، (2008). العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين.
 - 13- حسين أحمد دحود، (2008)، دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 (العدد الثاني)، الصفحات 203-235.
 - 14- رقية طبشي، (2018)، جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، المجلد الخامس (العدد الثاني)، الصفحات 458-470.
 - 15- صالح مراقة، وفتيحة بوهرين، (2010)، المعيار المحاسبي الدولي السابع وقائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 6، الصفحات 83-95.
 - 16- زيدي بشير، (2017)، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزء 3، العدد 10، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الصفحات 189-198.
 - 17- سليمان بالخور، وعلى بالطيب. (18-17-16 نوفمبر 2011). بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة. قدم في الملتقى الدولي، الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي أولويات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية. جامعة البليدة.
 - 18- نصر الدين بن نذير، وعمار بوشناف. (12، 2011). جدول تدفقات الخزينة. تاريخ الاسترداد 07 10، 2019، من الموقع الالكتروني <https://talabadz1.blogspot.com>
 - 19- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2007). قرار يتضمن النظام المحاسبي المالي، عدد 74.
 - 20- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2009). قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.
- المراجع باللغة الأجنبية:

- 21- Elie- Cohen. (1991). *Gestion Financier DES lentreprises et developpement Financier*. Canada.
- 22-Jean-Claude. (1978) *Gestion Optimal de la trésorerie des entreprises* (thèse doctorat). Université DE Nice, France.

الملاحق:

- رابط الملحق 1: الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول تدفقات الخزينة لسنة 2015
https://drive.google.com/file/d/1YY6azEJOEWzhurdMrYU_qA9n2mfvAtEk/view?usp=sharing
- رابط الملحق 2: الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول تدفقات الخزينة 2016-2017
<https://drive.google.com/file/d/1Z2um4h5Eq8lCo9XrdJD4iFZq821GH8S7/view?usp=sharing>
- رابط الملحق 3: الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول تدفقات الخزينة لسنة 2018
<https://drive.google.com/file/d/14lkR3rnPlQFJ6JmYHEb6tOhOKxV5u06F/view?usp=sharing>